الكتابة العلمية والتعريب
والتقدم العلمي

إذا أرادت أمة من الأمم أن تتقدم علمياً، فلا بد لها أولاً من توطين العلم في بلادها.وهذا يقتضي:

1- تعزيز اللغة الوطنية وحمايتها.
2- تدريس العلوم كلِّها باللغة الوطنية.
3- تخصيص ميزانية مناسبة لإنشاء مراكز للبحث العلمي داخل الجامعات وخارجها (مراكز متخصصة)، وذلك – في مرحلةٍ أولى – لمعالجة مشاكل محلية ذات صلة بالعلم والتقانة.
4- نشر نتائج البحوث العلمية في إصدارات(نشرات/ مجلات) باللغة الوطنية، فضلاً على نشرها في مجلات عالمية،حين يكون مستواها مناسباً.
5- العناية بالإعلام العلمي الخاص والعام.

إن تدريس العلوم باللغة الوطنية يقتضي إعداد كتب تدريسية ومراجع بهذه اللغة.وهذا ما يعزّز الكتابة العلمية بالعربية.

المشكلة الكبرى القائمة الآن في معظم البلاد العربية هي العزوف عن تدريس العلوم بالعربية،والاستعاضة عنها بالإنكليزية أو الفرنسية! إن الحجة التي يوردها أنصار هذا الاتجاه لا تصمد لحظةً أمام النقد الموضوعي! والمصيبة الناجمة عن هذا الاتجاه هي إبعاد جماهير الشبان والشابات عن اللغة العربية،أي عن الهوية العربية،وإضعاف الشعور بالانتماء القومي، وتسهيل تقبُّل الهيمنة الثقافية الأجنبية بكل جوانبها الخطرة! وكل هذا من دون أي إسهامٍ في تقدم العلم نتيجة اعتماد اللغة الأجنبية لغةَ تدريس!

ومن المؤلم أن أستشهد بالجامعة العبرية في القدس(التي تدرّس مختلف المواد العلمية بالعبرية منذ إنشائها)، وأن أقابلها بأعرق الجامعات العربية(جامعة القاهرة) التي قامت رسمياً في وقت واحد تقريباً مع الجامعة العبرية،والتي اتخذت اللغة الإنكليزية لغة تدريسٍ لمختلف مواد العلوم منذ تأسيسها.

هل يمكن أن نقارن إيجابياً إنجازات جامعة القاهرة(في أي مجال علمي أوتقني أو طبي) بإنجازات تلك الجامعة التي تدرس كل مواد العلوم والتقانات باللغة العبرية؟ ويتساءل د. صالح بلعيد، الأستاذ في جامعة تيزي وزّو بالجزائر،مستنكراً، فيقول في العدد 32 من مجلة «التعريب» التي يصدرهامركز التعريب بدمشق، التابع للألكسو (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم):

«نحن في البلاد المغاربية- باستثناء ليبيا- ندرّس العلوم بالفرنسية منذ

خمسين سنة،ونتشيع للتدريس بها في مجال العلوم، فماذا قدمنا للعالم باللغة الفرنسية؟ ثم إنه باعتمادنا على الفرنسية لم تقم لنا نهضة علمية، لأننا نكرر الذي قيل بعد مايتجاوزه الوقت. وبقينا في التقليد برغم شغفنا وانبهارنا بحضارة فرنسا.وما تملَّكْنا آلياتها وماحصلت الإجادة الجيدة للغة الفرنسية من قبل طلابنا، فضلاً عن الاغتراب الثقافي على صعيد المجتمع».

وفي إحصاء لأهم الجامعات في العالم، رُتّبت فيه أسماؤها تبعاً لأهمية منجزاتها وغزارتها، لم يرد ضمن أول 500 جامعة، اسمُ أي جامعة عربية من تلك التي تدرس العلوم بالإنكليزية او الفرنسية!!

وإذا أردت الحديث عن الكتابة العلمية في هذا البلد، سورية، فعليّ أن أعترف بأن مستوى الأداء اللغوي في الكتب التدريسية، العلمية وغيرها، قد تدنّى تدريجياً خلال الستين سنة المنصرمة. وهذا ناجم عن عدة أسباب أدت جميعها إلى ضعف التحصيل العام، وبوجه خاص إلى ضعف شديد في تحصيل القدرة على التعبير السليم الواضح باللغة العربية!

والآن، لننظر في احتمال تحقق مطالب توطين العلم في البلاد العربية:

1- هل ستستجيب الدول العربية لمطلب تدريس العلوم بالعربية في الجامعات؟
2- هل ستخصص الدول العربية ميزانيات كافية للبحث العلمي ومتطلباته؟

ثم ماذا عن الأمية المتفشية في الشعوب العربية، والتي بلغت نسبتها رقماً مخيفاً 60-70 %؟

لا أريد ان أبدو متشائماً، لكن الواقع يفرض نفسه، المطلب الأول نادت به مؤتمرات التعريب منذ أكثر من عشر سنين، ولم يتحقق، كما لم يتحقق المطلب الثاني! وفي وسعي أن أتحدث عن مواصفات لغة الكتابة العلمية وعن ضرورة إعداد برامج إعلامية (إذاعية وتلفزية وصحفية) تتحدث بأسلوب مبسط عن الأمور العلمية للجماهير الواسعة.كما أستطيع عرض خطة عملية فعالة للنهوض بأسلوب تعليم اللغة العربية... لكنْ مَن يضمن لي أن يأخذ بمقترحاتي من بيدهم الحلّ والعقد (أي صانعو القرار، بالتعبير الشائع) اذا كانت توصيات مجامع اللغة العربية ومؤتمرات التعريب العديدة لم تلق صدًى طوال السنين الكثيرة المنصرمة؟!

ومع كل ماذكرت، سأفنّد حجة دعاة التعليم بالأجنبية وأبينُ مزايا التعليم بالعربية، ومن ثَم ضرورةَ التعليم بها؛ ثم أتحدث عن طريقة تقوية لغة المدرسين العربية لجعلهم قادرين على الكتابة بلغة سليمة!

يجب أولاً عدم الخلط بين تعليم الطلاب لغةً أجنبية أو أكثر، وتعليمهم المواد العلمية وغيرها باللغة الأجنبية. إن خصوم تعريب التعليم العالي في بعض الدول العربية يدّعون تعذُّر التَعليم بالعربية بسبب قلة المصطلحات العلمية العربية. ولتفنيد دعواهم يكفي أن أورد الحقائق الآتية:

أولاً: المعجم الطبي الموحَّد، يضم في طبعته الرابعة الصادرة عام 2006 (140.000) مصطلح! وهو معجمٌ صادر عن المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة

العالمية، وبدعمٍ ورعاية من اتحاد الأطباء العرب، ومجلس وزراء الصحة العرب، والمنظمةِ العربية للتربية والثقافة والعلوم.

ثانياً: دلّت دراسة إحصائية أن الأعمال المعجمية المصطلحية، التي أنجزتها حتى الآن المجامع والمكاتب ودور النشر والأفراد بلغ عددها نحواً من (600) بين معجم ومسرد وقائمة.

ولدينا الآن، فيما يخص المصطلح العلمي العربي مئاتُ الآلاف من المصطلحات.

ثالثاً: بيّنت دراسة إحصائية فعلية، أن نسبة المصطلحات في كتاب علمي إلى **مجمل عدد كلماته** لا تتجاوز 4-5 ٪. معنى هذا أن المُحاضر الذي يلقي محاضرتَه العلمية باللغة العربية ولا يستعمل سوى **المصطلحات الأجنبية**، تكون نسبة ما ينطق به بالعربية 95٪ أو أكثر، ونسبة ما يتلّفظ به بالأجنبية 5٪ أو أقل! فهل بسبب ما نسبته أقل من 5٪ نجعل المحاضرة كلَّها باللغة الأجنبية؟! ثم إن واقع الحال يشهد أن المُحاضرِ يتحدث بلغةٍ لا يتقنها إلى طلابٍ لا يفهمونها!

رابعاً: مسألة المصطلح ليست مقصورة على العرب وحدهم. ذلك أن جميع شعوب العالم – باستثناء العرب – تدرِّس كل شيء في جميع المراحل بلغاتها الوطنية، وهذا يعني بالضرورة مواجهةَ مسألة المصطلح! ثمة حالة شاذة بين العرب، هي حالة سورية!

خامساً: روى الدكتور إسحق الفرحان، عضو مجمع اللغة العربية الأردني، أنه كان بصحبة وزير التربية الأردني يَحْضُران حفلة **للسِّفارة الكورية** في عمّان. فسأل وزيرُ التربية السفيرَ الكوري: بأي لغة تدرّسون الطب والهندسة والعلوم في بلادكم؟ فلم يُجِبْه السفير. عندئذٍ كرّر الدكتور إسحق السؤال، فنظر إليه السفير قائلاً:

وهل هذا سؤال يُسأل؟! بالكورية طبعاً!

أخيراً، هل نوقشت في أي بلد غير عربي مسألة اعتماد الإنكليزية أو الفرنسية لغةً لتعليم العلوم؟

سأعرض عليكم الآن **مزايا تعليم العلوم بالعربية**، كما بيّنها الدكتور عبد الكريم خليفة، رئيس المجمع الأردني في مجلة عالم الفكر (المجلد 19، العدد الرابع 1989، ص 42) . جاء في المقال: «إن بعض أساتذة الرياضيات في جامعة إربد ترجموا الكتب المختصة في هذه المادة، والمقررة على الطلاب في السنة الأولى، وأخذوا يلقون منها دروسهم عليهم، فكان نجاحهم باهراً، لأن استيعابهم لهذه المادة كان قوياً جداً. ولكن الغريب في الأمر أن عميد تلك الكلية قد تغيّر، وجيء بعميد آخر، فأمر بأن تلغى الكتب المترجمة إلى العربية، وأن توضع مكانها كتب باللغة الإنكليزية! ولا تسل عما حدث من ارتباك في نفوس الطلاب! وفي هذا دلالة على أن هناك من يسعى لإبعاد اللغة العربية عن التعليم الجامعي، وهو أمر لا يجوز السكوت عنه». وأورد د. خليفة في كتابه «**اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث** (1987م – ص 167) ما نشره أحد أساتذة الفيزياء في جامعة اليرموك في جريدة الرأي الأردنية في 1983/9/9. قال الأستاذ: "ومن خلال تدريسي لمادة الكهرمغنطيسية في دائرة الفيزياء باللغة العربية في الفصل الماضي – الفصل الصيفي – والتي كنت قد درستها باللغة الإنجليزية في فصول سابقة، لمست الفرق الشاسع في تحصيل الطلبة

العلمي. فقد ارتفعت نسبة النجاح في هذه المادة من حوالي 50٪ عند تدريسها بالإنجليزية إلى حوالي 87٪ عند تدريسها باللغة العربية. وأصبحت المادة مرغوبة جداً لدى الكثير من الطلبة بعد أن كانت شبحاً يخشون الاقتراب منه. وقد اتضح هذا من كتابات الطلبة في نماذج تقويم المساق، التي وزعت عليهم في الحالتين، والتي توزع بانتظام على الطلبة في دائرة الفيزياء. وقد تكونت ملاحظات مماثلة لدى زملائي الآخرين في دائرة الفيزياء، عند مرورهم بتجربة تدريس بعض مواد السنة الأولى باللغتين العربية والإنجليزية».

وأورد د. خليفة في كتابه المذكور (ص 168) نتائج استبانة شارك فيها خمسمئة طالب في دائرة الفيزياء في جامعة اليرموك. فقد تبين أن 95.3٪ من الطلبة متفقون على ضرورة أن يكون التدريس باللغة العربية لتسهيل نقل الأفكار العلمية؛ وأن 89.5٪ منهم يؤيدون عملية التعريب...

ومن مزايا التعليم العالي بالعربية أنه يحضُّ المختصين على الإسراع في وضع المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية، وهذا ما يدفع العلميين إلى أن يتابعوا من دون إبطاء ما يجري في العالم.

مصيبة هجرة العقول العربية

ثمة علاقة قوية بين توطين العلم وهجرة العقول العربية إلى خارج الوطن، وبينه وبين **الكتابة العلمية باللغة العربية.**

يقول الدكتور سعيد اللاوندي[1]، وهو من الدارسين لمشكلة المهاجرين العرب والمسلمين في أوربا: في كل مرة يصادفني اسم من الأسماء العربية ضمن كبار العلماء والباحثين في العالم (الذين يحملون جنسيات الدول الأوربية) أشعر بالمعنى **المحزن** لكلمة (نَزْف) التي نصِف بها عادة هجرة العقول العربية، وانخراطها في مراكز الأبحاث العلمية في الدول الأجنبية، بل أكاد أقول إن كلمة (نزْف) هي أصدق كلمة يمكن أن تطلق على ظاهرة "هجرة الكفاءات العربية إلى الخارج"، لأنها تعني الاستمرار، كما تعني فداحة الخسارة أيضاً، فقد أكدت الدراسات الإحصائية أن الهجرة تشمل اختصاصات علمية رفيعة كالهندسة والطب والفيزياء...

وعرض د. اللاوندي أرقاماً مخيفة إذ إن 50٪ من مُجمَل عدد الأطباء العرب قد تركوا بلادهم وهاجروا للعمل في أوربا الغربية والولايات المتحدة، كما تركها 25٪ من مُجمَل عدد المهندسين، ونحو 20٪ من مجمل عدد المتخصصين في العلوم التطبيقية[2].

أما عن العلاقة بين **توطين العلم وتعليم العلوم بالعربية، والكتابة العلمية بها،** فأذكر – على سبيل المثال – أن مجمع اللغة العربية الأردني بذل جهوداً عظيمة في ترجمة وإعداد كتب علمية لم تجد من يدرِّسها برغم عرضها على مختلف جامعات الوطن العربي. كما أن المركز الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية بالإسكندرية، أعدّ كتباً طبية قيّمة بإشراف نخبة من العلماء العرب، فلم يتحمّس ناشرٌ لإصدارها، وكلهم

(1) مجلة العربي – العدد 584 – يوليو 2007 – ص 11

(2) مجلة العربي – العدد 584 – يوليو 2007 – ص 11

تساءل معتذراً: " أنشرها لمن؟!"[1].

خصائص الكتابة العلمية

يجب أن تتصف الكتابة العلمية بالآتي:

1- سلامة التركيب اللغوي، فهذا يساعد على سرعة الفهم. ويجب أن يخلو النص من الأخطاء النحْوية واللغوية والإملائية والمطبعية، وألاّ تُهملَ علامات الترقيم (النقطة، الفاصلة، الفاصلة المنقوطة...) لأن غيابها يعُوق حسن الفهم أحياناً!

2- دقة العبارة، بحيث لا يحتمل الكلام سوى المعنى المراد.

3- وضوح تعريفات المفاهيم العلمية، لأن المتعارف أنه إذا أشكل على القارئ شيء، فإنه يعود إلى التعاريف ليتلمّس طريقة إلى الفهم الصحيح.

4- إن وضوح تعريفات المفاهيم العلمية يقتضي وضوح تعريف المصطلحات؛ على سبيل المثال: عند الحديث عن "الحركة المتسارعة" يجب أن يكون تعريف التسارع واضحاً تماماً في ذهن القارئ (أو المستمع).

5- التسلسل المنطقي في العرض، بحيث يُبنى الكلام اللاحق على السابق، لا العكس. وينطبق هذا الشرط على العرض الكلامي وعلى المعادلات الرياضية والفيزيائية الواردة في تضاعيف النص.

6- إن موضوعية الكتابة العلمية تجعل المحسّنات اللفظية خارج دائرة اهتمام الكاتب، لكن هذا لا يعني أن يكون الأسلوب جافاً. ولا شك أن جمع دقة المعنى إلى رشاقة التعبير وجاذبية الأسلوب تتطلب موهبة خاصة قد لا تتوفر لكل المشتغلين بالعلوم.

الإعلام العلمي وأهميته

من الملاحظ بوضوح شديد أثر العلم والتقانة في إعادة صوغ السياسة والاقتصاد وجهود التنمية في العالم أجمع. ومن الملموس أثرهما في ظواهر الثراء والفقر، والصحة والمرض، والرفاهية، وغير ذلك. لأن منجزات مراكز البحوث تترجم الآن في وقت قصير إلى سلع وتطبيقيات عملية مفيدة، ووسائل إنتاج وترفيه، وأدوية وأجهزة طبية وما إلى ذلك. لذا على الدول النامية، إذا أرادت اللحاق بركب التقدم والتنمية أن تنشر الثقافة العلمية في قطاعات المجتمع كافة لتفهمها وتقدِّرها حق قدرها، وتتعامل معها تعاملاً جاداً، وتشارك في آخر المطاف في إغنائها.

ويقوم نشر الثقافة العلمية على التعليم من جهة، **والإعلام العلمي** من جهة أخرى. إن الإعلام العلمي العربي ضعيف جداً إزاء الإعلام الترفيهي أو الاقتصادي.

والملاحظ أن الإعلام العلمي في الدول المتقدمة صار صناعة، له صحافته العلمية المتخصصة. وفي أمريكا مثلاً يصدر سنوياً نحو 160 مطبوعة متخصصة.

أما موقع الصحافة العلمية على الصعيد العالمي فهو في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية، بعد العلوم الاجتماعية وعلوم الحياة. وأما على صعيد المؤتمرات **فتأتي المؤتمرات العلمية** والتقانية في المرتبة الثالثة أيضاً، بعد مؤتمرات العلوم الاجتماعية

(1) تعريب العلوم – القضية. أحمد شفيق الخطيب – ص 23

والعلوم الإنسانية[1].

أغراض الإعلام العلمي:

أهمها بث الوعي العلمي لدى الجماهير، وإطلاعها على الكشوف والمنجزات العلمية والتطورات التقانية، وهذا مما يساعد على تكوين التفكير العلمي ويحفز إلى العمل الإبداعي، ويدفع الجماهير إلى التفاعل مع العلم وأهله ويشجع البحث العلمي، ويدعم مناشط المؤسسات العلمية. وحصيلة ذلك كله الاندماج في الحضارة الإنسانية ومشاركة الجماهير في التنمية الشاملة.

لغة الإعلام العلمي العام.

هذه اللغة يجب أن يفهمها عامة الناس لأنها موجهة إليهم جميعاً. لذا ينبغي الابتعاد عن المصطلحات المعقدة والمعادلات، ويجب استعمال مصطلحات تعرَّف تعريفاً بسيطاً في النص نفسه، بحيث تزول القطيعة بين الجمهور والثقافة العلمية، وبحيث يشعر أفراده أن العلم ليس بالشيء الذي يخص فئة العلماء القليلة في المجتمع، وأن للعلم أهمية كبيرة في الحياة العادية اليومية.

إن القيام بهذه المهمة الصعبة – أعني الكتابة للإعلام العلمي – تتطلب مستوى عالياً من المعارف العلمية، إذ – كما يقول الفرنسي – ***Boileau*** : **ما يدركه المرء جيداً يعبّر عنه بوضوح**. كما تتطلب رغبةً صادقة في نقل المعرفة إلى الجمهور نقلاً يفهمه ويرسخ في ذهنه. وأن يتمتع الكاتب بالقدرة على تشويق القارئ (المستمع)، وهذا الأمر يتطلب موهبة قد لا تتوفر لكل من يعمل في هذا المجال.ومن أفضل الكتابات العلمية المبسَّطة الموجهة للجماهير العريضة، ما كتبه علماءُ كبارٌ عن اكتشافاتهم هم أنفسهم! فثمة كتيب عن نظرية النسبية كتبه ببراعة أينشتاين نفسه الذي وضع هذه النظرية.

ويجب ألا يقتصر الإعلام العلمي على المكتوب، في المجلات والصحف، بل من الضروري جداً أن يشارك فيه الوسائل الأخرى المرئية والمسموعة.

والآن سأتحدث عن أسباب تدني مستوى تحصيل الناشئة للغة العربية، وعن أسباب بقاء هذا الضعف اللغوي وتفاقمه حين يكْبرون.

وسأوزع مقترحاتي على قسمين:

القسم الأول: المراحل ما قبل الجامعية

ثمة حقيقة مهمة جداً يجب استثمارها، وهي:

العِلم في الصِّغر كالنقش على الحجر

إنَّ الغُصونَ إذا قَوَّمْتَها اعتدلتْ ولا يلينُ إذا قَوَّمَتهُ الخشبُ

لقد أخفقت محاولة رفع مستوى أداء طلاب الجامعات السورية باللغة العربية، بعد صدور مرسوم «إعادة تعليمهم اللغةَ العربية»، وذلك لأن «أعوادهم» تخشَّبتْ، وفات أوان التقويم!

– لا بدّ من الانطلاق من الحقيقة المهمة المهملة، المتمثّلة بالمقُوَّلَة الشهيرة:

(1) من مقال للدكتور عبد الله القفاري في مجلة "التقدم العلمي" – العدد 67 – ديسمبر 2009 (الكويت)

مَلَكَةُ اللغة، أَيِّ **لغة، تُكْتَسَبُ بالحفظ والسماع، أكثرَ مما تكتسب بالضابط والقاعدة!** أجل، **القواعد لا تعلِّم اللغة.**

- إن الجهات التي يسمع منها الطفل (والفتى والشاب) اللغة هي: أهله ورفاقه؛ المدرسة؛ التلفاز؛ وهو إلى ذلك يتأثر بشدة بالبيئة التي يعيش فيها: فهو يرى بعينيه لافتات المحَالِّ التجارية، وملابس الناس في الطرقات وعلى الشاشات...
- فإذا أمكن التأثير في لغة هذه الجهات، وجَعْلُها أقرب ما تكون إلى السليمة، أمكن تحقيق تقدم في تنمية لغة الناشئة في الاتجاه السليم.
- هناك ثلاث جهات تستطيع سلطة الدولة التأثير والتحكّم فيها، وهي: المدرسة، والإعلام (المسموع والمرئي)، والبيئة.

أولاً: المدرسة:

لتحسين مردود المدرسة يجب معالجة أمرين مهمين جداً: المعلِّم، والكتاب المدرسي.

أ- المعلِّم:

إن المعلمين العاملين الآن في معاهد إعداد المعلمين غير قادرين على الإعداد المطلوب (هذا ما شهدت به الموجهة الأولى في وزارة التربية، في كلمة ألقتها في المجمع).

ومن المعلوم أن فاقد الشيء لا يعطيه. وإذا كان هذا هو حال المعلمين في المعاهد، فما ظنّنا بحال الخريجين الذين هم «معلّمو الأجيال»؟

إن المعلمين الذين يتكلمون بالعامية، ويستمع لهم الطفل والفتى سنواتٍ طِوالاً، يُدمِّرون لغته تدميراً يكاد يستحيل إصلاحه!

- لابد إذن من تغيير أسلوب انتقاء المعلمين في هذه المعاهد.
- ولابد كذلك من تغيير أسلوب قبول الطلبة الراغبين في الانتساب إليها: فلا يُقبل الطالب إلا بعد اختبار معارفه العامة، وقدراته الذهنية، وأهليته لمهنة التعليم (من حيث شخصيته وخلوُّه من عاهة في النطق...) وذلك بإخضاعه لمقابلةٍ جادة، لا دخل فيها للاعتبارات التي لا علاقة لها بمهنة التعليم.
- ولابد أيضاً – بعد تحقيق ما سبق – من الإنفاق بسخاء على المعلمين في جميع مراحل التعليم[1]، لضمان حياة كريمة لهم، تكفل تفرّغهم للقيام بواجباتهم في خدمة النشء، بدل انصرافهم إلى قيادة سيارات الأجرة، أو بيع الذرة المسلوقة أو الشوندر المسلوق... للحصول على دخلٍ إضافي!
- ولابد أيضاً من إعادة هيبة المعلمين والإدارة في نظر التلاميذ والطلاب، بحيث يتحقق الانضباط السليم دون خوف من وليّ أمر تلميذ أو طالب.

(1) بلغت ميزانية التعليم دون العالي، سنة 2008، (84.5) مليار ليرة سورية تقريباً، وميزانية التعليم العالي (28) مليار ليرة سورية تقريباً. ويبدو لي ضرورياً زيادة هذه الميزانية لإنشاء مدارس ومبان جامعية جديدة، وتزويدها بما تحتاج إليه (ومن ذلك التدفئة شتاءً!) ولزيادة رواتب المعلمين... على أي حال، من المفيد مراقبة لغة المعلمين من حيث لا يشعرون (ثمة وسائل فنية تتيح ذلك) ومكافأة الذين يتحدثون إلى التلاميذ والطلاب بلغة سليمة، تشجيعاً لهم على الاستمرار في هذا النهج، وحفزاً لغيرهم إلى تقليدهم.

ب- الكتاب المدرسي:

إن أخطر الكتب المدرسية شأناً هو كتاب الصف الأول من التعليم الأساسي، ثم ما يليه... هذه الكتب يجب أن يؤلفها جهابذة علم التربية والنفس واللغة، خاليةً من كل خطأ تربوي أو لغوي أو علمي أو مطبعي، مهما يضؤل أو يدِقّ (خلافاً للكتب الموجودة الآن!).. ويجب أن تكون مُشوِّقة جذابة في مظهرها، ومطبوعة طباعة جيدة متقنة، مع تجليد جيد...

- ويجب أن تُضبط بالشكل الكتبُ المدرسية كلُّها بلا استثناء، حتى نهاية المرحلة الثانوية، وذلك بعد أن تخضع لتدقيق لغوي صارم، يقوم به خبراء مقتدرون حقاً، لا مجرد أشخاص يحملون شهادة جامعية (صارت لا تشهد بشيء!) فهؤلاء يقومون بتدقيق شكلي يُبقي الأخطاء على حالها...
- ولا يجوز أن تُغيَّر هذه الكتب كل سنة أو اثنتين، بل لا يجوز أن يغيَّر فيها شيء، مهما يكن صغيراً، حتى تُكْتبَ التقارير التي تبيّن ضرورة التغيير، ويُعيَّنَ ما يُطلب تغييره، ويُعرضَ ذلك على أولئك الجهابذة فيدرسوه، ثم يروا رأيهم في ضرورته!

والحقيقة هي أن الكتاب المدرسي[1]، إذا بُذل في إعداده جهد كبير (أي لم يُرتجل، أو يُعَدَّ على عجل) وقام بذلك خبراء متمكّنون، فإنه لن يحتاج إلى أي تعديل طَوال خمس سنوات على الأقل. وإن اقتضت الضرورة بعض التغيير، وَجَبَ اتباع الأسلوب المذكور آنفاً.

- وإضافةً إلى كتب القراءة والإملاء والمحادثة والمحفوظات في المرحلة الدراسية الأولى، من الضروري إعداد كتيّبات تتضمن قصصاً مشوِّقة وذات مغزى تربوي. ولابد من اتباع أسلوب الترغيب والترهيب لإجبار التلاميذ على المطالعة وحفظ الأراجيز والقصائد عن ظهر قلب، وذلك بمنحهم مكافآت مشجعة متنوعة، وإعطائهم درجات مؤثرة في نجاحهم وانتقالهم إلى صف أعلى...
- ولتحقيق ذلك أرى أن تعمل وزارة التربية، بالتعاون مع عدد من الأدباء الموهوبين العرب، على إعداد مجموعة قصص وحوارات – لا يقلّ عددها عن 20 لكل سنة دراسية – تكتب بلغة فصيحة سهلة، وتُضبط بالشكل، ويطبع من كل قصة أعداد كبيرة تسدُّ حاجة مدارس القطر. وتتدرج القصص في صعوبة لغتها عند الانتقال من السنة الدراسية الثانية

(1) فيما يخص كتاب الصف الأول في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، قدم المربي واللغوي الأستاذ يوسف الصيداوي، رحمه الله، إلى «ندوة اللغة العربية والتعليم» التي أقامها مجمع اللغة العربية بدمشق (22-2000/10/26) بحثاً رصيناً جداً، أنفق في إعداده ثلاثة أشهر كاملة، وتضمَّن «منهجاً تأسيسياً لتعليم اللغة العربية في الحلقة الأولى الابتدائية». وهذا البحث موجود في المجمع، وقد صدر ضمن كتاب (بحوث ندوة سنة 2000 المذكورة)؛ ومن دواعي الأسف الشديد أن وزارة التربية لم تأبه له؛ والسبب – في نظري – هو أن إبقاء الأمور على حالها لا يتطلب عملاً ولا جهداً...

إلى الثالثة إلى الرابعة... ففي السنوات الأولى تكون من مستوى قصص كامل الكيلاني للأطفال، وفي المرحلتين الثانية من التعليم الأساسي، والثانوية يمكن أن تحلّ نصوصٌ سهلة فصيحة من التراث الأدبي (لابن المقفع مثلاً: كليلة ودمنة) مضبوطةٌ بالشكل، مَحَلَّ القصص. وهذه القصص والنصوص ليست بديلاً من كتب القراءة المقررة، بل معزِّزة لها.

أما كيف يُستفاد من هذه القصص والنصوص فيُتَّبع الأسلوب الآتي (وهو ليس بالمبتكر، فقد طبَّقه الإنكليز في فلسطين قبل أكثر من 70 سنة لتعليم أبناء العرب الإنكليزية، وكانت نتائجه مدهشة!). يُعطى كل خمسة تلاميذ خمس نسخ متماثلة من قصةٍ ما (من أصل 20 قصة) ويُطلب إليهم قراءتُها بتأنٍّ، ومحاولةُ استظهارها خلال أسبوع. وفي الأسبوع التالي يجري تبادل القصص بين التلاميذ، بحيث يطّلع التلميذ الواحد خلال 20 أسبوعاً (عام دراسي) على 20 قصةً ونصًّا. وبطبيعة الحال يطالب المعلم التلاميذَ تِباعاً وأسبوعياً بسَرْد مضمون القصص بلُغتهم ويضع لهم درجات (علامات) تؤخذ في الحسبان عند النظر في أمر انتقالهم إلى صفٍ أعلى.

فإذا قرأ التلميذ خلال 10 سنوات: $10 \times 20 = 200$ قصة ونص أدبي مضبوطة كلها بالشكل، وكان يحاول حفظها عن ظهر قلب ليحصُل على درجات عالية، وكان يقرأ كتبه الأخرى (في العلوم والإنسانيات) المكتوبة كلها بلغة سليمة ومضبوطة بالشكل، وقد دَقق في لُغتها أشخاص مقتدرون حقاً؛ وكان يستمع إلى معلميه وهم يتكلمون في قاعة الدرس بلغة سليمة، فإني على يقين أنه سيغادر المدرسة بمستوًى لغوي أعلى بكثير جداً من المستوى الحالي!

ويجب حضُّ التلاميذ على القراءة المتقَنة، وذلك بتخصيص ساعة في الأسبوع يقرأ فيها المعلِّم المقتدر على مسامع التلاميذ نصوصاً فصيحة (من القرآن الكريم وغيره)، ثم يجعل التلاميذ يقرؤون تباعاً، ويصحح لهم أخطاءهم عند الحاجة.

وكم كان مصيباً المؤرخ الشهير نقولا زيادة حين قال:

«علينا أن نتقن لغتَنا، وإتقان هذه اللغة يَقْضي بأن يُقبِلَ كلُّ واحدٍ منا على القرآن الكريم فيفهَمَه فهماً صحيحاً؛ أما المسلم فَلَهُ عن ذلك أجره عند ربِّه، وأما الباقون فلهم على ذلك أجرهم عند نفوسهم وعند أبنائهم، الذين يُربُّونهم عندئذ تربيةً عربية خالصة». (مجلة العربي – تموز 2004)

<u>ثانياً الإعلام:</u>

من المعلوم أن للتلفاز جاذبية سحرية للأطفال، فيجب استغلالها لتنمية لغة الطفل، وذلك بإعداد مسلسلات متنوعة ومتدرجة في المستوى اللغوي (من حيث المفردات والتراكيب). فتُصنع مسلسلات لمن هم دون الخامسة من العمر، وتُبث في وقت ثابت يومياً، وأخرى لمن هم دون العاشرة، ومسلسلات لمن هم دون الخامسة عشرة.

من الضروري أن تُبث هذه المسلسلات بكثافة، ويومياً إن أمكن. ومن نافلة القول أن لغة هذه المسلسلات يجب أن تكون سليمة تماماً، من حيث الكلمات والتراكيب والنطق بها، وإلا حدث مفعول عكسي!

ويجب أيضاً العناية بلغة المسلسلات المُعدَّة للكبار (التي يسمعها الصغار أحياناً، بل غالباً)، واستبعادُ العامية منها، فضلاً عن المفردات الأجنبية. كما يجب استبعاد الملابس التي كتب عليها بحروف لاتينية!

والمطلوب أيضاً من وزارة الإعلام:

- العناية الشديدة بلغة المذيعين والمذيعات وكتّاب نشرات الأخبار.
- منع الإعلانات باللغة العامية (في التلفزة والإذاعة والصحف والطرقات... إلخ).
- العناية بلغة الصحافة.

ثالثاً: البيئة:

والمطلوب من وزارة الصناعة والتجارة الداخلية والتموين والإدارة المحلية و...

- منع تسمية المحالّ التجارية بأسماء أجنبية...
- منع إطلاق أسماء أجنبية على السلع المأكولة أو الملبوسة أو المستعملة...
- منع كتابة عبارات بلغة أجنبية على الحافلات (الباصات)...

القسم الثاني: المرحلة الجامعية

تعاني الجامعات السورية الآن من ضَعف أعضاء هيئاتها التدريسية في اللغة العربية (لن أتعرض للضَعف في الاختصاص). وليس هذا بمستغرَب: فهؤلاء المدرّسُون غادروا المدرسة وهم ضِعاف في العربية، وأمضوا في الجامعة 4 سنوات (في الأقل!) وهم يستمعون إلى مدرسين وأساتذة يتكلمون بالعامية تقريباً... ويقرؤون كتب هؤلاء التي يكثر فيها الخطأ (اللغوي والنحْوي)، ثم غادروا سورية إلى الخارج، وغابوا 4-5 سنوات بعيدين عن العربية، ثم عادوا إلى الوطن وعُيّنوا في الهيئة التدريسية، فهل في وسعهم التحدث (أو الكتابة) بالعربية السليمة؟!

لابد في رأيي من العودة إلى الأسلوب الذي كان يتَّبع (قبل أكثر من 50 سنة) في انتقاء (لا: مجرد تعيين!) المعيدين الذين سيصبحون أعضاءً في الهيئة التدريسية.

لقد كانت تُجرى مسابقة قاسية بين المتميزين (علمياً وأخلاقياً) من الخريجين. ثم مَن ينجح في امتحانات المسابقة التحريرية، تتيح له اللجنة الفاحصة اختيار موضوع في اختصاصه (بأسلوب اليانصيب) ويُعطى مهلة 24 ساعة فقط، يأتي بعدها ويلقي درساً على اللجنة الفاحصة في الموضوع الذي كان من نصيبه. كانت اللجنة تصغي باهتمامٍ لهذا الشخص [المرشح لأن يصير معيداً ثم مدرساً ثم...] وتَدرسُ إمكاناته من حيث حُسْنُ عرض الأفكار، وحسن استعمال السّبورة، وتراقب جودة نطقه وسلامة لغته، إضافةً إلى تقويم شخصيته... فإذا نجح بعد ذلك، عُيِّن معيداً!

ولا بدَّ أيضاً من تغيير نظام تأليف الكتب الجامعية، الذي أنتج كتباً كثيرٌ منها غير مَرضيّ من الناحية العلمية، فضلاً على الناحية اللغوية...

ومن الضروري جدًّا حَفْزُ أعضاء الهيئة التدريسية إلى رفع مستوى أدائهم باللغة العربية: (ثمة عدة أساليب لتحقيق ذلك)، ومكافأة الذين يتوخّون إلقاء محاضراتهم بلغةٍ عربية سليمة (يمكن التثبُّت في هذا بوسائل مختلفة).

أما تقوية اللغة العربية لدى المدرسين الحاليين، لجعلهم يتحدثون ويكتبون بلغة سليمة فأقترح لتحقيقها الأسلوب الآتي:

يتَّبع المدرسون – بعد توزيعهم على فئات صغيرة تضم الواحدة 15-20 شخصاً – دورةً تدريبية إلزامية مدتها شهر خلال العطلة الصيفية (ويمكن تكرارها في السنوات اللاحقة لنفس الفئات، إذا تبين أن الدورة الأولى غير كافية).تُراجع في هذه الدورة قواعد اللغة العربية التي أعاد صوغها اللغوي يوسف الصيداوي (مصفّاة من تعقيدات النحو) في كتابه «**الكفاف**» . ويُقرأ بعناية كتاب «**نحو إتقان الكتابة العلمية باللغة العربية**» وهو من مطبوعات مجمع دمشق، وذلك بإشراف أساتذة مقتدرين. وبالتوازي مع ذلك يخصَّص يومياً وقت يقرأ فيه الأستاذ على مسامع الحاضرين نصوصاً فصيحة قراءة متقنة (مع تعليل حركات أواخر بعض الكلمات عند الاقتضاء)، ويطلب أيضاً من الحاضرين – على التتابع – أن يمارسوا هذه القراءة الجهرية أمام زملائهم، ويصحح لهم أخطاءهم إن حدثَتْ، مع بيان علة الخطأ.

إن هذه الدورات التدريبية، إضافةً إلى تشجيع المدرسين – وذلك بمكافأتهم بسخاء إذا ثبت أنهم يلقون دروسهم ومحاضراتهم بلغة عربية سليمة – كفيلة برفع مستوى أدائهم باللغة العربية – تَحَدُّثاً وكتابةً – بقدْرٍ مقبول، إن لم يكن كبيراً.

د. مكي الحسني
(المؤتمر التاسع)
2010